



## بلاغ

تنفيذاً لتوجيهات سيادة رئيس الجمهورية الأستاذ قيس سعيد بالقطع تماماً مع كل أشكال التشغيل الهش، لاسيما لدى المدرسين الذين هم عماد الإصلاح التربوي، قرّرت وزارة التربية اتباع خطة إستراتيجية وطنية لانتداب أساتذة التعليم الإعدادي والثانوي، تفاصيلها كالاتي:

1. إدراج نواب 2023-2024 ضمن قاعدة بياناتٍ موحدةٍ تمتدُّ من سنة 2008 إلى جوان 2024، مع توفر شرط عدم الانقطاع التلقائي والتخلي أو فسخ العقد خلال السنة الدراسية الحالية.

2. تسوية قائمة المنتدبين للسنة الدراسية القادمة 2024-2025، بحيث تضم ألف متعاقد بناءً على معايير الأقدمية في النيابة، وطول مدة النيابة، والاختصاصات المطلوبة لسد الشغورات.

3. تمتيع المتعاقدين من ذوي النيابات المسترسلة لسد شغورات دائمة بعقدٍ يُغطّي كامل السنة الدراسية، شرط عدم الانقطاع أو فسخ العقد لوجود إخلالاتٍ تربوية أو بيداغوجية بالعودة إلى سلك التفقد البيداغوجي، ويشترط توفر مدة تعويضٍ سابقة لا تقل عن ثلاثة أشهر.

4. تنظيم دورات تكوينية خلال هذه الصائفة وفق الحاجات المعرفية والبيداغوجية للذين سيسدّون شغورات ظرفية، وإعدادهم للتدريس بشكل منصف جيّد.

5. إيداع الملفات للنيابات الظرفية سيكون بدايةً من السنة الدراسية القادمة مركزياً، لاجهويًا، للقطع مع المحاباة والحيف والفساد، اعتماداً على تطبيق رقمية مع إجراء اختبار نفسي، تقني ومعرفي يؤمّنه السادة متفقدو المواد بداية شهر سبتمبر قبل القبول النهائي للملقات الجديدة.

6. القطع تماماً مع الانتداب بالتسوية بدايةً من السنة الدراسية 2026-2027، والعودة إلى آلية الانتداب غير الهش عبر تقييم شاملٍ لكفاءات المدرّس التونسي إثر تكوينٍ نظري وتطبيقي، بالشراكة مع معاهد مهني التربية ومؤسسات التعليم العالي.

وسيقع العمل على إنجاح هذه الخطة الوطنية الإستراتيجية بالتنسيق مع رئاسة الحكومة والوزارات ذات الشأن.

